SNESup-Maroc

من ممثل النقابة الوطنية للتعليم العالي بجامعة القاضي عياض

إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر المحترم

تحت إشراف

المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي

الموضوع: إخبار بعدم قانونية انعقاد مجلس جامعة القاضي عياض.

المرجع: الرسائل الموجهة إليكم بتاريخ 24 /2013/12، وبتاريخ 2014/01/20

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، تبعا لرسالتينا المذكورتين في المرجع أعلاه، وبناء على الدعوة التي وجهها السيد رئيس جامعة القاضي عياض لعقد مجلس جامعة جديد يوم الخميس 13 فبراير 2014 ، نحيط سيادتكم علما أن المجلس المذكور ينعقد دون وجود فعلي وقانوني لمجلس التدبير، وكما تعلمون السيد الوزير المحترم فإن القانون المنظم للتعليم العالي أوكل لمجلس التدبير الإشراف على التدبير الإداري والمالي للجامعة، كما أن النظام الداخلي لمجلس الجامعة أناط به مسؤولية السهر على متابعة وتنفيذ قرارات المجلس، وإعداد مشروع ميزانية الجامعة، واقتراح توزيع الاعتمادات المالية على مختلف المؤسسات والمخصصة للبرامج البيداغوجية والبحث العلمي بناء على المعايير المنجزة من طرف اللجن المنبثقة عن مجلس الجامعة، كما خول له أيضا إبداء الرأي في جدول أعمال مجلس الجامعة.

وبناء على ذلك، وحيث إن جامعة القاضي عياض تعيش فراغا على مستوى الهياكل (مجلس التدبير واللجن المنبثقة عن مجلس الجامعة)، فإن جدول أعمال مجلس الجامعة ليوم الخميس 13 فبراير 2014 تشوبه اختلالات مسطرية تفقده الصبغة القانونية.

وعليه، فإن النقابة الوطنية للتعليم العالي تحيطكم علما بتحللها من اجتماع مجلس الجامعة المذكور أعلاه، ومن كل القرارات التي قد تصدر عنه، وتجدد مطالبها لكم بالتدخل العاجل من أجل الحفاظ على تطبيق القانون، وضمان ممارسة هياكلها لمهامها بشكل طبيعي في ضوء الاستقلالية التي خولها إليها القانون المنظم للتعليم العالي، وذلك عبر تفعيل المقتضيات القانونية ذات الصلة.

وفي انتظار ذلك، تقبلوا السيد الوزير المحترم أسمى عبارات التقدير والاحترام. والسلام

ذ. محمد الحمداوي

ممثل النقابة الوطنية للتعليم العالي

بمجلس جامعة القاضي عياض